الجمعية البحرينية للشفافية
Bahrain Transparency Society

بيان الجمعية البحرينية للشفافية

بشأن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية لعام 2024

الصادر صباح اليوم 11 فبراير 2025م

نبذة عن مؤشر مُدرَكات الفساد

منذ إنشائه في عام 1995، أصبح مؤشر مُدرَكات الفساد المؤشرَ العالمي الرائد بشأن فساد القطاع العام. يُسجِّل المؤشر النتائج لـ 180 بلداً وإقليماً حول العالم وفق مُدرَكات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والشركات الخاصة للاستشارات وحساب المخاطر، والمجمعات الفكرية وغيرها. تمثّل درجات المؤشر آراء الخبراء ورجال الأعمال. وتتبع الشفافية الدولية منهجية إعداد المؤشر على أربع خطوات أساسية: اختيار بيانات المصدر، وإعادة قياس بيانات المصدر، وتجميع البيانات المعاد قياسها، ثم الإبلاغ عن مقياس عدم اليقين. وتتضمن عملية الحساب أيضًا آلية صارمة لمراقبة الجودة تتكون من حسابات مستقلة متوازية أجراها باحثان داخليان ومستشاران أكاديميان لا ينتميان إلى منظمة الشفافية الدولية. وتُراجَع عملية حساب مؤشر مُدرَكات الفساد بانتظام للتأكد من أنها قوية ومُتّسقة قدر الإمكان، وقد أُجريت أحدث تلك المراجعات من قِبَل مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية في عام 2017. جميع الدرجات على مؤشر مُدرَكات الفساد منذ عام 2012 قابلة للمقارنة من عام لآخَر.

ويقيس المؤشر المواضيع التالية:

إن بيانات هذه المصادر تغطي الجوانب التالية، استنادا الى الصيغة المحددة التي يطُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة:

1. الرشوة.
2. اختلاس المال العام.
3. انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.

4. قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
5. عبئ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.
6. التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
7. ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.
8. توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.
9. مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
10. السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة .
11. حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على النفاذ الى المعلومة ومستوى الافصاح والشفافية فيما يتعلق بالشأن العام.

يُصنِّف مؤشر مُدرَكات الفساد 180 بلداً وإقليماً من خلال مستوياتها المُدرَكة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

للسنة السابعة على التوالي، تحصل الدنمارك على أعلى درجة على المؤشر (100/90)، تليها عن كثَب فنلندا (88) وسنغافورة(84) .

وتتبوأ البلدان الهشة التي سجّلت أدنى الدرجات في الغالب المراكز المتاخرة على المؤشر متأثرة بالصراعات العسكريةوالأمنية، مثل جنوب السودان التي حصلت على (100/8)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وسوريا (12)، وليبيا (13)، وإريتريا (13)، واليمن (13)، وغينيا الاستوائية(13) .

تتبع منهجية إعداد المؤشر أربع خطوات أساسية: اختيار بيانات المصدر، وإعادة قياس بيانات المصدر، وتجميع البيانات المعاد قياسها، ثم الإبلاغ عن مقياس عدم اليقين. وتتضمن عملية الحساب أيضًا آلية صارمة لمراقبة الجودة تتكون من حسابات مستقلة متوازية أجراها باحثان داخليان ومستشاران أكاديميان لا ينتميان إلى منظمة الشفافية الدولية.

قال فرانسوا فاليريان، رئيس منظمة الشفافية الدولية:

"يُشكل الفساد تهديداً عالمياً متطوراً لا يقتصر على تقويض التنمية فحسب، بل يُعدّ سبباً رئيسياً في تراجع الديمقراطية وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان. يتعين على المجتمع الدولي وعلى كل بلد على حِدة جعل معالجة الفساد أولوية قصوى وطويلة الأمد. هذا أمر بالغ الأهمية لمقاومة الاستبداد وضمان عالم سلمي وحر ومستدام. تُسلط الاتجاهات الخطيرة التي كشفت عنها نتائج مؤشر مدركات الفساد لهذا العام الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة الآن لمعالجة الفساد العالمي".

فيما قالت مايرا مارتينين، الرئيسة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية.

"اليوم، لا تصدر القوى الفاسدة السياسات فحسب، بل إنها غالبًا ما تُمليها وتفكك الضوابط والتوازنات - ما يؤدي إلى إسكات الصحفيين والناشطين وأي شخص يكافح من أجل المساواة والاستدامة".

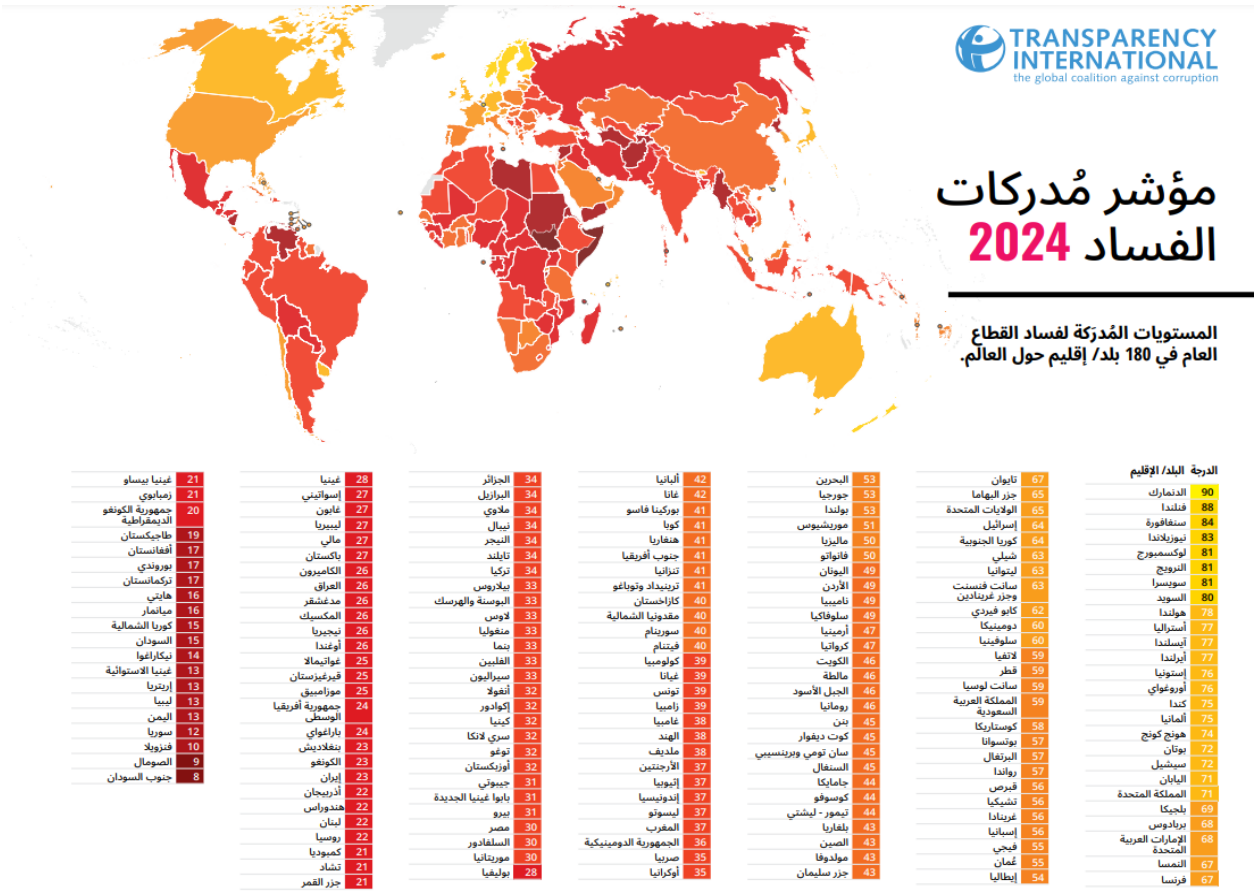

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربية).

تقول منظمة الشفافية الدولية " لا تزال حالة جهود مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاتمة. فعلى مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، ارتفع متوسط النتيجة على مؤشر مدركات الفساد الإقليمي بمقدار نقطة واحدة فقط، إلى 39 من أصل 100 ممكنة - وهو أحد أدنى المتوسطات الإقليمية في جميع أنحاء العالم". وتبرر الشفافية الدولية ذلك بالقول " ينبع ركود المنطقة في الغالب من السيطرة شبه المطلقة من قبل قادتها السياسيين، الذين يستفيدون من الثروة التي يوجهونها لأنفسهم، في حين يقومون بقمع أي معارضة للحفاظ على سلطتهم، مما يسمح للصراع بالاشتعال في عدد من الدول". إن هذه الحكومات الاستبدادية الراسخة لديها قبضة قوية على أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. وهي تخفي الممارسات الفاسدة في طيات السرية، مما يفتح فرص الفساد في جميع أنحاء الحياة العامة، من الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، إلى الافتقار إلى الشفافية في المشتريات.

وتشير الى إنه من التطورات المشجعة الجهود التي تبذلها البلدان داخل مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في الحلول التكنولوجية في الإدارة العامة - أو "الحوكمة الإلكترونية". يعمل هذا التحول على تحسين الشفافية ويمكن أن يساعد في الحد من الفساد من خلال إزالة الوسطاء والميسرين.

وتوصي الشفافية الدولية " للتغلب على عقود من الاستبداد، يتعين على المنطقة أن تعمل على تطوير أنظمة نزاهة وطنية قوية وفصل السلطات بما يمكن المواطنين من محاسبة القادة. ولابد أن تشمل هذه العملية المجتمع المدني والجمهور، الذين ينبغي أن يشاركوا بعمق، بدلاً من إغلاق أبوابهم وإقصائهم."

تبوأت دولة الامارات العربية المتحدة المركز الأول على الدول العربية والمركز 23 على العالم وحصلت على 68 درجة وجاءت دولة قطر في المركز الثاني لتحتل المركز 38 عالمياً بدرجة بلغت 59، بعد ان كانت في المركز 27 عالمياً وبدرجة 68 بعام 2012 بما يشير الى تراجع مستمر في درجة ومركز قطر. فيما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث حيث حصلت على 59 درجة وتتبوأ المركز 38 عالمياً بعد أن كانت في المركز 66 عالمياً وبدرجة 44 في العام 2012، مما يوثق تحسنأ متواصل حيث زادت بمقدار 15 نقطة مقارنة بعام 2012. فيما جاءت دول الصومال (9)، وسوريا (12)، وليبيا (13)، واليمن (13)، في نهاية ترتيب الدول العربية على المؤشر.

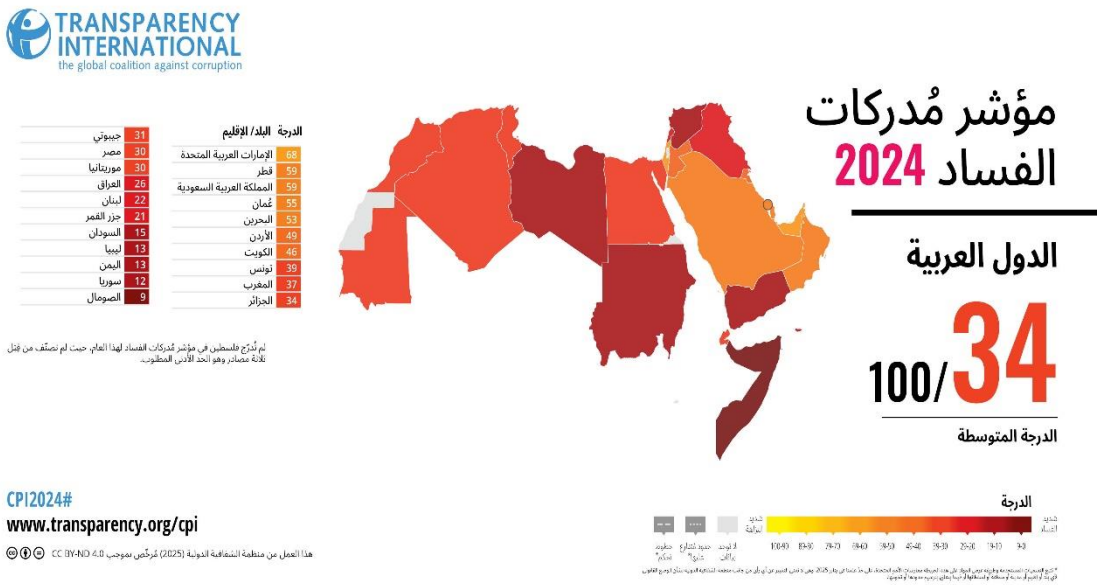

<u>درجات وترتيب البحرين منذ 2014.</u>

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة
2024	53	53
2023	76	42
2022	69	44
2021	78	42
2020	78	42
2019	77	42
2018	99	36
2017	103	36
2016	70	43
2015	50	51
2014	55	49

تقدم ترتيب البحرين ب 23 رتبة على المؤشر مقارنة بعام 2023 من الترتيب 76 الى 53، وبذلك تعتبر أفضل دولة عربية ومن أفضل دول الشرق الأوسط تحسنا في المركز على المؤشر، وبالمقابل تحسنت نتيجة البحرين حوالي 11 درجة من 42 بعام 2023 الى 53 بعام 2024 وهذا مؤشر جيد، وهذا التحسن

في المركز جاء نتيجة تحسن نتائج البحرين في 6 من التقارير المعتمدة، وعليه يجب ان يشجع ذلك البحرين على اتخاد اجراءات أفضل لمكافحة الفساد ومنها ما كانت الجمعية تنادي به منذ العام 2008 وهي **إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد أسوة بأغلب دوا العالم وبعض الدول العربية، واصدار قانون حماية الشهود والمبلغين وقانون حق الوصول الى المعلومات وإعداد استرتيجية وطنية لمكافحة الفساد** يشارك فيها المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

مصادر البحرين والدرجات مقارنة بالعام 2023

ارتفعت مصادر تقييم البحرين من 6 مصادر الى 7 مصادر جاء في صالح تقدم البحرين الى المركز ال 53 عالمياً وحصولها على 53 درجة، حيث حصلت البحرين 100/90 في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وهو التقرير الإضافي في مصادر التقييم. وحصولها على 100/82 في تقرير التنافسية.

والجدول التالي يوضح المصادر التي اعتمدت لتقييم ترتيب ودرجة البحرين ومقارنتها بالثلاث سنوات الماضية. إن التحسن في مؤشر الحريات العامة منها حرية الرأي والتعبير وحرية عمل مؤسسات المجتمع المدني وتحسن البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية سيكون له انعكاسا جيداً ودائم على وضع البحرين.

	اسم المصدر	درجة 2024	درجة 2023	درجة 2022	درجة 2021
1	مؤشر التحول لمؤسسة بيرتلسمان	30	29	33	33
2	تقرير تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الإقتصادية لمجموعة الإيكونوميست	51	37	37	37
3	تقرير تصنيف المخاطرللدول الصادرعن وكالة غلوبال إنسايت.	32	35	35	35
4	مركز التنافسية العالمي IMD.	82	73	81	--
5	الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية.	51	50	50	45
6	مشروع أنماط الديمقراطية.	35	28	29	29
7	المنتدى الاقتصادي العالمي	90	--	81	74